ملاحظات أولية على حرب غير متكافئة

محمد أنوار محمد*

■ الحرب الجارية الآن في لبنان حرب أسيمترية تجمع بين خصمين غير متكافئين وينتهجان أساليب غير متناسبة. القويّ يستثمرُ تفوق قواته وقدراته، والضعيف يلجأ الى التخفي وتوجيه الضربات المفاجئة الى نقاط القوة أو تلك التي بامكانها التأثير في الخصم. ينضاف الى ذلك أن استراتيجية الطرف الضعيف هنا هي استراتيجية دفاعية، ولا يمكنُ أن تبحث عن النصر (النصر هنا يفقد معناه العسكري) وأقصى ما يمكن أن تطمح اليه هو عدم الانهزام (أو بتعبير حسن نصر الله «أن ننجح في الدفاع هو النصر»). بينما الطرف القوي، بالرغم من انه يهاجم، فهو يدركُ أنه لا يمكنُ أن ينتصر (وهو هدف الاستراتيجية الهجومية) لذلك يدرجُ حملته في اطار استراتيجية دفاعية، أو بتعبير جوزيف ناي «دفاع أمامي». هذا الوضع يكثفه قول سان تزو بأن عدم الانهزام يكمن في الدفاع وامكانية النصر في الهجوم.

من هنا الغموض النسبي الحالي في الأهداف الاستراتيجية لهذه الحرب. ومن هنا تصبحُ التصريحات والبيانات ممارسة تمويهية لا تكشف عن رهاناتها الحقيقية. تمويه يهدف الى بناء معنى الحرب بشكل يساهم في حشد الدعم المعنوي (الداخلي والخارجي) وبناء التحالفات أو البحث عنها. غموض قد يطالُ حتى محاولات تأطيرها ووضعها في سياقها الخاص، لأنه ليس سهلاً القفز لا على أسبابها المباشرة ولا على أسبابها العميقة. وعموما هذا يندرج في اطار بناء ذاكرة للنزاع تتأسس على التأويلات المشرعنة للأعمال العسكرية. ويبدو أن جانبا كبيرا من هذه الحرب ومن هذا الغموض ناتج عن أخطاء التوقع من كلا الطرفين، والذي على المحك الآن هو قدرة الاثنين على الصعود بقوة. وكلاهما يحاولُ أن يفاجئ الآخر بقواه الممكنة أو القابلة للاستعمال.

وقد يبدو للبعض أن الحرب الجارية تفصحُ عن معالم اصطفافات قد تدفع الى القول بأن هناك محاولة لترتيب ما مع بعض القوى في المنطقة. لا نعتقد أن منطق الحملة العسكرية الحالية هو منطق اسرائيل مناحيم بيغن أو اسرائيل «قلعة مسادة». اذ يبدو أن التوجه الآن هو لتحييد قوى تتشابهُ في أساليب عملها وتوجهاتها الاستراتيجية لصالح قوى متشابهة أيضا ومتصالحة مع اسرائيل. هذا الترتيب قد يكون مدخلاً للحسم مع الاشكالات الثلاث: الاعتراف باسرائيل وتثبيت الحدود واقامة دولة الشعب الفلسطيني.

تعرف اسرائيل أن الحرب أسيمترية. ومن القناعات المهيمنة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي اسرائيل لرفع تحدي الحرب الأسيمترية هي النظر الى الخصم كنظام استراتيجي. مقاربة حربية أعطت نتائج نسبية في العراق، وحتى في الحرب على أفغانستان. ان هذه المقاربة قد لا تنجح في تحقيق الأهداف الاستراتيجية (وهذا جليّ في العراق)، لكنها على الأقل توقف تحركات الخصم وقد تجعله يفقد توازنه أو ينضب معينه الاستراتيجي. ان النظر الى الخصم وفق هذه المقاربة قد يدفع الى اعتبار العديد منها عاملا في كسر ارادة هذا الخصم. وفي أقصى الحالات يصبح المدنيون نظاما استراتيجيا فرعيا قد يساهم في اضعافه، والعامل المعنوي قد يكون أساسيا في حسم المعارك أو الحرب. من هنا قد نعرف لماذا تقصف اسرائيل المدنيين والبنيات التحتية. وأيضا نفهم اصرار حزب الله على القول ان التماسك الشعبي لا زال قائما.

لكن هذه المقاربة، تطرح أمام اسرائيل اشكالا آخر: الخصم قد يكون هو نفسه نظاما فرعيا لخصم آخر. وهذا يعني أن تحقيق مكاسب هنا لا يعني أنها نظفت يدها من المشكلة. المسألة أعمق بكثير، فكلما ابتعدنا في التحليل، كلما عرفنا أن اسرائيل قد تواجهُ خطرا أكبر أو ستجد، في عملية حساب الخسارة والربح، أن الكفة تميل الى الخسارة أكثر. ولا مبالغة في القول بأن السيطرة في الجو لا تعني الآن شيئاً، ما دامت لا تحقق أهدافها العسكرية وأنه يوما بعد يوم تقتنع القيادة العسكرية الاسرائيلية بأن مواصلة الحملات الجوية لا تحدث أية خسائر لحزب الله، وأن المواجهة البرية ستكون كلفتها كبيرة جدا. بالتأكيد الأمر مختلف تماما عن 1982 وحزب الله ليس هو منظمة التحرير الفلسطينية. لكن يبقى محتملا ربما خطر التطورات التي تلت انسحابها النسبي بعد ذلك (هل هذا ربح؟).

ان أهم هدف معلن الآن (والمرغوب فيه من قبل الولايات المتحدة) هو تطبيق قرار 1559 بالقوة نيابة عن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. الولايات المتحدة تنظر الى العملية كامتداد للحرب على الارهاب. والدفع بالصراع الى أعلى قد تنتج عنه آثار جانبية لا ترغب فيها الولايات المتحدة (الشيعة المتحالفون في العراق قد يتحولون الى نظام فرعي آخر يساهم في تعقيد مهمتها أكثر في الشرق الأوسط). دخول ايران الآن غير مرغوب فيه أيضاً، لأن دخولها الآن قد يعني فتح جبهة الخليج الفارسي وما يمثله من أهمية جيوستراتيجية. ان حزب الله أمام خيار رفع الصراع الى الدرجة القصوى. في حالة رفعه ليتأكد الكل أن الولايات المتحدة ستكون أول من سيرغم اسرائيل على وقف اطلاق النار. طبعا قبل الوصول الى الدرجة القصوى هناك مستويات أخرى، لكنها قد تكون ذات آثار وخيمة على لبنان (بما في ذلك اللجوء الى أسلحة نووية تكتيكية). لذلك، هل لحزب الله القدرة للمرور الى الدرجة القصوى؟ ندرك أن الأمر صعب، والأسباب مفهومة، بالرغم من أن هذا غير مستبعد، اذا ما تأملنا الطريقة التي تفكر بها القيادة العسكرية لحزب الله، والتي تؤكد على أن حزب الله سينتقل الى المبادرة (لأن المبادرة يجب النظر اليها في كل أسقفها ومستوياتها). ويبدو أن هذا المرور قد يقع عندما يجد الحزب نفسه في وضعية ليس فيها أمل، قد تبادر بحركة توسع من خلالها النطاق الجيوستراتيجي للمواجهة. ومن بعيد تبدو عملية الدفع بالنزاع الى أعلى هي الامكانية الوحيدة عسكريا لجعل اسرائيل تعيد حساباتها وتشكك في استراتيجيتها.

قد يذهب بعض المحللين الى أن اسرائيل ستضعف احدى الجبهات المحتملة في حربها الدائمة. وكلما قلت الجبهات، كلما كان ممكنا البقاء أكثر، لأن الحرب على جبهات كثيرة ليس في صالحها، أو أن اغلاق نافذة حزب الله قد يجعل معركة محتملة مع ايران مختلفة. بالفعل، يمكن اضعاف الجبهة، لكن لن يُقضى عليها، وهذا يعني أن النافذة لن تغلقَ. من هنا يمكن الزعم أن العملية الحالية هي في جوهرها غير ذات أهداف عسكرية محددة. قد تكون أهدافها سياسية أساساً. الحرب الأهلية في لبنان مثلاً؟ ممكن. وهذا ربما لاعادة تشكيل البنيات السياسية والاجتماعية.

ان النظر الى الحرب الجارية من هذه الزاوية وفي هذا الاطار (حرب أسيمترية) قد يدفع الى افتراض استبعاد تحقيق الأطراف المتواجهة نصرا في هذه المواجهة بالرغم من أن النصر هو الهدف الأساسي للحرب (التأويل والتكييف سيعطيان معنى ما للنصر). ان طبيعة الحرب الأسيمترية تختلف عن الحروب الكلاسيكية التي يكون فيها الخصمان مكشوفين يصبح تدمير أحدهما أو الحاق هزيمة بجيوشه أمراً ممكنا. لهذا يبدو أن الحسم لن يكون عسكرياً، وأن الخروج من المواجهة سيكون عبر باب المفاوضة.

* باحث من تونس

في دواعي المزايدة على المقاومة اللبنانية

يحيى اليحياوي*

■ مخطئ بالقطع من يتصور أن أسر حزب الله لجنديين اسرائيليين من الجانب الآخر للخط الأزرق كان الدافع الأساس والسبب المباشر لاعلان اسرائيل الحرب على لبنان بشرا وحجرا وشجرا حتى بتبرؤ الحكومة اللبنانية مما أقدم عليه الحزب وعدم تبنيها له جملة وبالتفصيل.

وموهم حتما من يعمد الى اعمال المبدأ الاسترادادي ليخلص للقول بأنه ما كان لاسرائيل أن تقوم بما قامت به لولا «استفزازها» من لدن عناصر المقاومة ومنحها المسوغ والذريعة بدت معها بأعين دول العالم (بما فيها منظمة الأمم المتحدة) الطرف الضحية، المعتدى عليه من داخل أراضيه والمستهدف من وراء حدود أقامتها «الشرعية الدولية» وارتضتها الحكومات اذا لم يكن بصغائر التفاصيل، فعلى الأقل بالصيغة التي ارتسمت على أرض الواقع.

وسواء اعتبرنا (كل من زاوية نظره الخاصة) ما قام به حزب الله عملا بطوليا تكسرت على محرابه (وبامتداد وأسر المقاومة الفلسطينية لجندي آخر) هيبة «جيش الدفاع» ومرغت كرامته بالتراب، أم حسبنا ذلك في خانة «المغامرات غير المسؤولة وغير المحسوبة بدقة»، أو ربطنا توقيتها برهانات اقليمية لم يكن الحزب (وفق العديد) الا أداتها وعنوانها، فان النتيجة واحدة بكل الأحوال والمقاييس: محاصرة لبنان وتدمير جسوره وبناه التحتية ومقوماته المادية وفوق كل هذا وذاك أخذ الكل (بالجنوب كما بكل لبنان) بجريرة ما أقدمت عليه المقاومة ليبدو البلد في أقل من أسبوع خرابا مطبقا، سوي بالأرض بموجبه كل من ارتفع وعلا أو دمر فوق بشر تناثرت أشلاؤه جراء قنابل الطائرات ونيران المدافع وما سوى ذلك.

واذا سلمنا بتقاطع ما بين توقيت أسر حزب الله للجنديين وبعض التوقيتات «الحساسة» الأخرى (سيما المرتبطة بملف ايران النووي أو المحكمة الدولية المزمع اقامتها للبث في ملابسات اغتيال رفيق الحريري)، فاننا لا يمكن الا أن نسلم بأن الظرف العالمي العام (والعربي أيضا) كان لاسرائيل أكثر تحفيزا وأنسب من التقاطع اياه حتى وان تسنى لها تبنيه والترويج له بالمنابر الدولية كما بالاعلام:

* فهي (اسرائيل أعني) ضمنت العطف الأمريكي الشامل منذ وصل المحافظون الجدد للسلطة وشنهم حربا عالمية على الارهاب (بأعقاب أحداث الحادي عشر من ايلول/سبتمبر) فأطلقت لنفسها العنان (على خلفية من الحرب اياها) لتقتيل الفلسطينيين ومطاردتهم وتدمير بناهم التحتية والزج بجزء من نوابهم ووزرائهم بالسجون ضمن آلاف المساجين ودونما تنديد أو استنكار من هذه الجهة أو تلك.

* وهي ضمنت هوان النظام العربي الرسمي بعدما حاصرته وابتزته أمريكا لفائدتها، فاطمأنت الى القائمين عليه بعدما تأكد لها أمر انبطاحهم وخشيتهم على كراسيهم وعلى ثرواتهم وعلى مصير سبقهم اليه الرئيس صدام حسين عندما كابر وتمنع وخرج عن الطوع.

* وهي (اسرائيل دائما) باتت منذ مدة في محك حقيقي من انتقالها بين مرحلتين بعدما دخل آخر الآباء المؤسسين لها في غيبوبة مزمنة، فاستوجب ذلك في الجيل اللاحق (جيل أولمرت تحديدا) ضمان استمرارية قوة اسرائيل في محيط اقليمي معاد جربت معه الترغيب والتطويع لمدة فبدا لها أن لا جدوى، لتركيعه نهائيا، الا اعتماد مسلكية الترهيب والبطش.

كل المعطيات اذن كانت من حول اسرائيل محفزة لاقتلاع جذور حزب (بشمالها) أهانها من خمس سنوات مضت عندما أجبرها على الهروب، ولم يتوان من حينه في تحديها جهارة والادعاء بقدرته على هزيمتها بواسطة مئات من المقاومين لا يحتكمون الا على أسلحة خفيفة غير ذات شأن كبير، لكنهم مؤطرون معنويا بعقيدة الجهاد والاستشهاد وماديا باعتماد أسلوب حرب العصابات التي عجزت عن هزمها تاريخيا الجيوش والاستراتيجيات الحربية بكل أرجاء العالم.

وعلى هذا الأساس، فسواء أسر حزب الله هذين الجنديين من داخل اسرائيل أم من فوق التراب اللبناني، وسواء اكتفى بأسر راع اسرائيلي بنقط التماس أو نجح في اسقاط طائرة تجسس فوق بيروت، فان النية (نية تدمير لبنان) كانت قائمة (مبيتة يقول الاعلام) والاستراتيجية محسومة ولم تكن تنتظر الا عنصر الشرارة الأولى... وقد جاءتها بالموعد المناسب.

اذا لم يكن الأمر كذلك، فما تفسير قصف كل ربوع لبنان واسرائيل تعلم علم اليقين أن مقاومي حزب الله متحصنون بالجنوب وليس لهم الا تواجد رمزي (أو على مستوى القيادة) بهذه الجهة من لبنان أو تلك؟

وما الآية من ضرب الجسور وقصف المنشآت الحيوية وتدمير الموانئ والمطارات بكل لبنان وهي تعلم جيدا أن لا أثر من حولها أو بجنباتها لمقاتلي حزب الله؟...انه التدمير المتعمد للبنان عقابا له على ما قام به الحزب...اي ماقامت به الحكومة بالمحصلة مادام لهذا الأخير وزراء بها.

من «الطبيعي» حقا (يقول البعض) أن تعمد اسرائيل ولأيام طوال الى قصف الجسور والمنشآت والمطارات والمساكن من على رؤوس أصحابها وما سوى ذلك دونما أن تتعرض للاستنكار أو التنديد، بل تحصلت على مباركة حلفائها و» تفهم» كبار النظام الرسمي العربي والدعوة من كبريات عواصم العالم (وبمقدمتهم الولايات المتحدة) بعدم وقف اطلاق النار طالما لم تدرك أهداف الغزوة الأساس: أي تدمير بنية حزب الله وتجريده من سلاحه ونشر الحكومة اللبنانية للجيش بالجنوب... وقبل كل هذا وذاك اطلاق سراح الجنديين دونما قيد أو شرط باعتبارهما «رهينتين لدى حكومة جارة وليسا أسيري حرب».

واذا وجد المرء بعضا من التفسير الواضح والعلني لموقف أمريكا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي من خلفهما (عبر منسقه في السياسة الخارجية الذي زار المنطقة ليؤكد فقط على الحاحية اطلاق سراح الجنديين)، فانه من غير المتعذر أيضا « تفهم» موقف العربية السعودية وبيان الأردن ومصر (ناهيك عن صمت باقي مكونات النظام الرسمي)، اذ كلها غدت تخشى غضب الادارة الأمريكية وابتزازها، وكلها باتت في حل من مسألة التمييز بين الارهاب والمقاومة وتتنذر من تبعات قول أو همس قد يجر عليها الويلات مستقبلا أو يزيح عنها غطاء الحماية التي كستها به الادارة اياها من عقود طويلة مضت.

انهم لا يخشون فقط الادارة الأمريكية (ناهيك عن اسرائيل التي هزمتهم مرارا وتكرارا)، بل يخشون بالبداية وبمحصلة المطاف ثقافة المقاومة والممانعة في زمن يبدو لهم أن الثقافة اياها من شأنها تصنيفهم في خانة «الارهاب» التي بدا الكل يخشى صفتها ومنطوقها على حاضر نظامه كما على مستقبله.

واذا جاز لنا القول بأن ما تفوه به عتاة النظام العربي الرسمي لا يمت الى الحكمة أو المسؤولية أو العقلانية بصلة، فانه من الجائز القول أيضا ان حزب الله (عندما أقدم على اسر الجنديين الاسرائيليين) لم يكن يراهن على ذات النظام بجهة توصيل المؤن أو السلاح لعناصر المقاومة بقدر ما أخرج دوره من الحسبان جملة وتفصيلا... فاذا به يفاجأ بتواطؤه الصارخ وتسويغه للعدوان وتزكيته له تماما كما يسوغ له ويزكيه عتاة الصهاينة وأعداء لبنان...ألم يسوغ شيخ الأزهر لذلك معتبرا امين عام حزب الله «رجلا مريضا بالعظمة؟».

لا ينتابنا الشك قيد انملة في أن الذي عرفه لبنان ويعرفه منذ 12 تموز (يوليو) الماضي، انما كان قادما لا محالة بأسر جنديين بلباسهما العسكري بالحدود (كوسيلة لتبادل أسرى عجز «العقلاء والحكماء والمسؤولون» عن تحريرهم... وليس غاية في حد ذاتها) أم باسر طيار فوق بيروت أم بمسوغ أدنى من ذلك بكثير.

والقادم الملمح اليه بهذه النقطة انما مشروع «الشرق الأوسط الجديد» الذي تعتبر وزيرة خارجية أمريكا أن «شظايا» واشلاء أطفال لبنان (والفلسطينيين أيضا) هم مجرد ضحايا المخاض الذي سيفرزه ذات المشروع... ويكون لاسرائيل بموجبه الوليد ذي الجينات المرسومة له سلفا بالمختبرات... فوجب اعتبار النزيف الحالي مجرد عرض من أعراض ذات المخاض في شكله كما بالجوهر...ليس الا.

* كاتب من المغرب

الحرب على لبنان: حدود القوة وأزمة الشرعية

د. إبراهيم أبراش*

■ لم يكن انهيار المعسكر الاشتراكي عام 1991 مجرد سقوط دولة أو أحد قطبي النظام الدولي الذي أُسس بعد الحرب العالمية الثانية وكان ترتيبا للنظام الدولي على أساس موازين القوى المتمخضة عن الحرب، بل كان تغيرا وتحولا في كثير من المفاهيم وقواعد التعامل الدولي الكلاسيكية وتأسيسا لنظام جديد سمي بالنظام الدولي الجديد والذي تنطعت الولايات المتحدة لزعامته. وقد تزامن الحديث عن النظام الدولي الجديد بالحديث عن النهايات: نهاية الدولة ذات السيادة ونهاية الايديولوجيا ونهاية حركات التحرر ونهاية الحروب بالوكالة والتي كانت غالبا بالوكالة عن القطبين الكبيرين الخ.

في ظل النظام الدولي المنهار ولنسميه الكلاسيكي، كانت الدولة هي الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية بالإضافة للمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسية والرأي العام بدرجة اقل، ولكن كان للدولة الصلاحية المطلقة في قراري الحرب والسلم فالدولة هي الفاعل والمحدد الرئيس في هذين المجالين، إلا إذا كان شعب الدولة خاضعا للاحتلال في هذه الحالة تنوب حركة التحرر الوطني محل الدولة في التصرف بقضايا الحرب والسلم مع وضوح أهداف وقوانين حروب التحرير والتي كانت غالبا ذات أهداف وطنية تنصب على تصفية حالات استعمارية كلاسيكية وتجد دعما من الأمم المتحدة والرأي العام العالمي أو محمية بقوة المعسكر الاشتراكي. وما بين الدولة وحركات التحرر وجدت جماعات ايديولوجية حاولت أن تلعب دورا في التأثير على السياسات الدولية إلا أن هذه الإيديولوجيات كانت خاضعة للدولة أو يمكن التأثير عليها من خلال دولة ما وهذا ما كان مع الأمميات وبالنسبة للإيديولوجية العربية أو الإيديولوجية الشيوعية، أما الايديولوجية الإسلامية فلم تأخذ بعدا شموليا أو دوليا إلا مع جماعة الأخوان المسلمين التي تجنبت اللجوء للعنف للتأثير في السياسات والعلاقات الدولية، تنظيم القاعدة هو التنظيم الإسلامي الوحيد الذي دخل اللعبة الدولية ولكن ظهور هذا التنظيم ارتبط باللحظة المفصلية للتحول من نظام دولي لآخر وكان أداة في الصراع القطبي ثم آل أمره ليدخل حزمة أو قائمة الإرهاب بالمنظور الأمريكي.

إن كان انهيار المعسكر الاشتراكي قد أطلق العنان لخطاب العولمة القائل بإزالة الحواجز والحدود لتنقل السلع والأفكار إلا أنه كشف من جهة أخري أزمة الدولة وهشاشتها وخصوصا في الجنوب، مما أدى أيضا لأثنئة العالم (تفجر الحروب الطائفية والقومية) من جهة ـ وهي حالة نفيض ما ترمي إليه العولمة من توحد ـ وإحياء أيديولوجيات شمولية جديدة لتملأ فراغ ضعف الدولة الوطنية من جهة أخرى، وكانت الأصولية الإسلامية أهم هذه القوى التي قامت على أنقاض أزمة الدولة وأزمة الإيديولوجيات التقليدية ,وحيث أن هذه الحركات الإسلامية نهجت نهجا مقاوما للعولمة وخصوصا الثقافية ونهجا معارضا للولايات المتحدة ومن يدور بفلكها باسم الدفاع عن الدين والأمة فقد جندت الولايات المتحدة أسلحة القانون الدولي والأمم المتحدة لمحاربة هذه الجماعات باعتبار هذه القوى ليست دولا ذات سيادة ولا هي حركات تحرر وطني وبالتالي لا تشملها الحماية التي يتيحها القانون الدولي، وهذه احد تجليات أزمة الشرعية الدولية.

بعيدا عن الاصطفافات على أسس عاطفية وأيديولوجية وهي اصطفافات لا تؤثر كثيرا على موازين القوى العسكرية وحساباتها غير المؤنسنة غالبا، فان ما يجري على أرض الواقع وما تتحدث به وسائل الإعلام هو أن طرفي الحرب المباشرين في لبنان هم حزب الله من جانب وإسرائيل من جانب ثان مع وجود امتدادات إقليمية ودولية لكل منهما، بمعنى أن احد طرفي المعادلة هو دولة بما تعنيه الكلمة من إمكانيات وتحالفات واستراتيجيات وتوظيف ولو انتقائي لقواعد عمل النظام الدولي، أما الطرف الثاني فهو جماعة أو حزب داخل دولة ـ لبنان ـ حتى جيش هذه الدولة وبالرغم من اكتوائه بنار الحرب وتعرضه للضربات الإسرائيلية فإنه لا يشارك بالحرب ولم يعلن حالة الحرب على إسرائيل، بالإضافة إلى غياب تفويض رسمي له للتصرف نيابة عن الدولة.

ما يجري في لبنان اذن حالة جديدة ومستجدة على ما عهده القانون الدولي والنظام الدولي من مفاهيم وقوانين حول الحرب والسلام والسيادة وحول الفاعلين في العلاقات الدولية. العدوان على لبنان يعكس أزمة الدولة وأزمة النظام الدولي ما بعد انهيار النظام ثنائي القطبية وأزمة المقاومة، أزمة الدولة اللبنانية مع محيطها الإقليمي ومع مكوناتها الطائفية، وأزمة إسرائيل كدولة احتلال لا تريد الالتزام بما صدر من قرارات في عهد النظام الدولي ثنائي القطبية وأزمة حدود القوة حيث لا تسعفها قوتها العسكرية على حسم معاركها لا مع الفلسطينيين ولا مع حزب الله، وأزمة الولايات المتحدة وهي تسعي للهيمنة على الشرق الأوسط وعلى قوى الممانعة لسياستها الهيمنية، وأزمة إيران وهي تحاول التحايل على استحقاقات النظام الدولي الجديد ومحاربة أمريكا من خلال وكلاء وعلى ارض غير أرضها، وأزمة النظام في سورية الذي يناضل من أجل البقاء بعد انكشافه نتيجة سقوط المعسكر الاشتراكي وتراجع الايديولوجية القومية العربية، وأزمة النظم العربية بشكل عام حيث كشفت المواجهة في لبنان أن هزائمها على يد إسرائيل ليست لان إسرائيل أسطورة عسكرية بل لأن هذه الأنظمة لم تكن صادقة في حديثها عن الحرب ولا جادة عندما دخلت الحرب، أيضا كشفت الحرب على لبنان أزمة النظام الدولي الذي يواجه بأدوات ومفاهيم كلاسيكية قوى جديدة لا يعترف بها هذا النظام وهي لا تعترف بشرعية هذا النظام.

بالإضافة إلى هذه الأزمات هناك أزمة المقاومة سواء كانت متمثلة بحزب الله او بحركة حماس بفلسطين او أي حركة مقاومة إسلامية أخرى، والأزمة في هذا السياق لا تمس مبدأ المقاومة ولا الأهداف المشروعة لها بل تمس إستراتيجية المقاومة من حيث الأدوات ومن حيث الصفة التمثيلية، ففي كثير من الأحيان تضطر المقاومة للقيام لعمليات استشهادية وسط مدنيين وضد مدنيين من الأعداء نظرا لعدم قدرتها على المواجهة العسكرية المباشرة الأمر الذي يثير ضدها الرأي العام الخارجي غير المتفهم لخصوصية الصراع ولا تقبل ثقافته ولا تستوعب مفهوم الجهاد بدلالته الدينية عند المسلمين. أما بالنسبة للأزمة الثانية او المشكلة التي تواجه حركات المقاومة فهي الصفة التمثيلية حيث تنصب هذه الجماعات نفسها ناطقة باسم الأمة أو باسم المسلمين او الشعب في ظل وجود دول أو سلطة قائمة لها الصفة التمثيلية ولها إستراتيجية مغايرة لإستراتيجية المقاومة، وعدم التنسيق بين الطرفين يخلق إرباكا لكليهما. وهكذا نلاحظ في العدوان على لبنان أن المشكلة لا تكمن فقط بإسرائيل والمتحكمين بالنظام الدولي المتجدد بل أيضا بدول وقوى سياسية من خارج هذه الدائرة. فإذا استثنينا الجماهير الشعبية المكتوية بالعدوان الصهيوني والأمريكي المباشر ومن الإذلال لمن لا يقع تحت طائلة الاحتلال المباشر، فان كثيرا من القوى المحلية والدولية لا تنظر لحزب الله لا باعتباره سلطة شرعية تمثل الدولة اللبنانية ولا باعتباره حركة تحرير حيث لبنان لا يخضع للاحتلال وخصوصا بعد الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب، وبالتالي ليس من حقه من وجهة نظر هذه الأطراف اتخاذ قرار الحرب أو قرار السلم فهذه من اختصاص الدول ذات السيادة. ما قام به حزب الله من خطف للجنود وما تقوم به المقاومة من عمليات ضد الاحتلال الأمريكي للعراق هي أمور تجد استحسانا شعبيا كما يجد الاحتلال والعدوان الأمريكي والإسرائيلي كل تنديد ورفض، إلا أن الرأي العام والمشاعر والعواطف الشعبية ذات تأثير محدود في السياسات الدولية وخصوصا بعد احداث 11 ايلول (سبتمبر)، وهنا يجب التذكير بأنه أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان صيف 1982 خرجت مظاهرة في إسرائيل قوامها نصف مليون ومظاهرات أخرى في العالم ـ ما عدا العالم العربي ـ ولكنها لم تثن العدوان عن غيه، وأثناء العدوان على العراق قامت مظاهرات مليونية في المغرب ومظاهرات واحتجاجات في عديد من دول العالم دون أن يؤثر ذلك على مجريات الحرب، نفس الأمر خلال سني الانتفاضة الفلسطينية، وفي نفس السياق تندرج الشعارات الرنانة لإيران التي سمعنا كثيرا منها من أنظمة عربية، ولا ندري كيف أن الاعتداء الإسرائيلي على سورية إن وقع يستوجب ردا عسكريا إيرانيا فيما احتلال فلسطين وتهويد القدس لا يستدعيان ذلك وكأن دمشق أقدس من القدس؟

مع كامل تقديرنا لكل مَن يقاوم العدوان وكامل تعاطفنا مع الشعب اللبناني الشقيق، إلا أن طبيعة النظام الدولي الراهن بما يتضمن من موازين قوى وتداخل مصالح، لا يريد أن يكون حسم الحروب والصراعات الدولية المسلحة بيد الجماهير وعواطفها الجياشة ولا بيد القوى والأحزاب خارج إطار مؤسسة الدولة حتى وان توفرت هذه الأحزاب على قوة مسلحة يمكنها أن توجع الخصم أو على شرعية شعبية وأخلاقية، ومن هنا يمكن تفسير المواقف الرافضة لتصرف حزب الله او المتحفظة عليها، فهذه الدول لا تريد أن تسجل سابقة بمصادرة قراري الحرب والسلم من يد الدولة ليد الأحزاب والجماعات، لأنه في حالة حدوث ذلك ستتزعزع مرتكزات وأسس النظام والقانون الدولي حيث الدولة هي الفاعل والضابط للعلاقات والمصالح، والولايات المتحدة تستطيع ضبط النظام الدولي من خلال التأثير على الدول فيما لا تستطيع ضبط الجماعات خارج إطار الدولة، كما أن نجاح تجربة حزب الله من وجهة نظر هذه الدول قد يشرعن عمل أحزاب وقوى سياسية عندهم للقيام بنفس الدور أو تشجيع قوى جديدة على القيام بذلك، بمعنى انتزاع المبادرة من يد الدولة في أهم رموز سيادتها: قرارا الحرب والسلم وتمثيل المصلحة الوطنية. وبالنسبة لكثير من الدول والقوى السياسية العربية لا ترى في حزب الله امتدادا للحركة القومية العربية أو تجسيدا للمشروع القومي ولا امتدادا للمشروع الإسلامي، فالتكوين الطائفي الشيعي للحزب وعلاقته المتميزة مع إيران التي تشتغل على مشروع فارسي شيعي لا يتفقان مع المشروعين السابقين، كل ذلك جعل هذه الأطراف العربية والإسلامية متحفظة في مواقفها أو محرجة في اتخاذ موقف واضح.

نخلص للقول بأن ما يجري بين إسرائيل وحزب الله هو اختبار للقوة العسكرية والقانونية الدولية والأخلاقية ما بين من ينصبون أنفسهم قيمين على النظام الدولي الجديد وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة والمتضررين من ترتيبات هذا النظام وأهدافه المعلنة والخفية من جهة أخرى. هذه الحرب تكشف أيضا أزمة كل طرف، أزمة الدولة في زمن العولمة وأزمة الشرعية الدولية وأزمة حركات المقاومة من حيث صفتها التمثيلية، وتكشف أيضا محدودية القوة العسكرية للدول الاستعمارية في حسم مشاكلها مع الشعوب ومحدودية قوة الرأي العام والعواطف والمقاومة الفصائلية أو الحزبية، وعليه فإن حسم المعركة لن يكون عسكريا بل بتفاهمات سياسية ستكون فيها مفاهيم النصر والهزيمة ملتبسة. نتمنى السلامة للشعب اللبناني ولكن ما نخشاه أن تكون نهاية العدوان على لبنان هي ادعاء كل من إسرائيل والمحور الذي يمثله حزب الله أنهم حققوا النصر في مقابل خراب ودمار لبنان الدولة والمجتمع ويتبع ذلك توتر في العلاقة بين الطوائف لا سمح الله. وفي جميع الحالات فهذه المواجهة ستكون تربة خصبة لمن يريد استخلاص العبر والدروس، دروس لدعاة التسوية والسلام ودروس لدعاة الحرب والمقاومة، ويقينا إن كثيرا من المفاهيم وما تعتبر ثوابت في العقل السياسي العربي ستتغير بعد هذه الحرب.

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر ـ غزة

الأمم المتحدة ليست فقط مجلس الأمن

د. أنيس مصطفى القاسم*

1ـ قرر وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم الطارئ الذي عقد في القاهرة لبحث الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان، الذهاب مجتمعين الى مجلس الأمن في ايلول (سبتمبر) القادم، وصرح الأمين العام لجامعة الدول العربية، عمرو موسى، في المؤتمر الصحافي بأنه اذا استعملت امريكا حق النقض فان ردود الفعل ستكون مفتوحة. فهل مجلس الأمن هو الجهة الوحيدة أو الأنسب التي يمكن التوجه اليها، أم ان نتائج أفضل يمكن الحصول عليها بالذهاب الى الجمعية العامة للامم المتحدة؟ للرد على هذا السؤال لا بد من تحليل اختصاص كل من مجلس الأمن والجمعية العامة فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين، وهو البند الذي تبحث تحته القضية الفلسطينية والمشكلة اللبنانية والقضية العراقية وقضية دارفور في السودان. ولحسن الحظ فقد تحدد هذا الاختصاص من قبل أعلى هيئة قضائية في العالم، وهي محكمة العدل الدولية في الفتوى التي اصدرتها في قضية الجدار الذي أقامته وتقيمه اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة، حيث بحث هذا الموضوع بشيء من التفصيل. وقد بحثته المحكمة من زاويتين نستعرض كلا منهما على حدة.

أولا: وفقا لميثاق الامم المتحدة وممارسات الجمعية العامة

2ـ بدا من حديث الأمين العام لجامعة الدول العربية الضيق الكبير والتشاؤم من الذهاب لمجلس الأمن، وهو محق في ذلك، ومع هذا تبقى الأمم المتحدة احدى الجهات التي يجب التوجه اليها. وقد كان الاعتقاد السائد هو أن مجلس الأمن هو الجهة الوحيدة المختصة بالنظر في القضايا تمس الأمن والسلام الدوليين واتخاذ القرارات في هذا الشأن، أو أنه لا يجوز للجمعية العامة للامم المتحدة النظر في قضايا مطروحة على مجلس الأمن ما لم يحلها مجلس الأمن اليها. وقد حسمت محكمة العدل الدولية الأمر في فتواها المشار اليها فيما تقدم، مقررة أن من حق الجمعية العامة أيضا أن تبحث في هذه القضايا وتتخذ القرارات بشأنها..

3ـ بحثت المحكمة اختصاص الجمعية العامة للامم المتحدة لترى مدى اختصاصها في النظر في هذه القضايا واتخاذ القرارات والتوصيات بشأنها، ملاحظة أن المادة 10 من ميثاق الأمم المتحدة منحت الجمعية العامة (اختصاصا فيما يتعلق بـ«أية مسائل أو أية أمور» تدخل في نطاق الميثاق وأن الفقرة 2 من المادة 11 منحتها على وجه التحديد اختصاصا فيما يتعلق بـ«أية مسألة يكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين يرفعها اليها أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة...» (الفقرات 15ـ17 من الفتوى) واستنادا الى هذا النص قررت المحكمة أن الجمعية العامة مختصة بنظر موضوع الجدار باعتباره يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وأن من حق الجمعية العامة أن تتخذ ما تراه من قرارات بهذا الشأن. من هذا النص، يتضح أن الجمعية العامة مختصة في بحث القضية الفلسطينية والقضايا الاخرى التي أشرنا اليها لما لها من صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين، وأن تتخذ ما تراه مناسبا من قرارات، بشرط أن يطلب منها ذلك عضو من أعضاء الأمم المتحدة، وأن مجلس الأمن ليس هو الجهة الوحيدة التي يمكن اللجوء اليها.

4ـ زعمت اسرائيل أنه نظرا لاشتغال مجلس الأمن الفعلي بتناول الحالة في الشرق الاوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، فقد تصرفت الجمعية العامة متجاوزة سلطتها بموجب الميثاق عندما طلبت اصدار الفتوى بشأن الجدار. ومؤدى هذا الدفع أنه لا يجوز للجمعية العامة أن تبحث في مسألة مطروحة على مجلس الأمن، وما دام أن القضية الفلسطينية مطروحة على المجلس بالفعل فانه لا يجوز للجمعية العامة بحث أي جانب من جوانب هذه القضية، ناهيك عن بحث القضية ذاتها. رفضت المحكمة هذا الدفع، وللوصول الى قرارها استعرضت اختصاص مجلس الأمن أولا وفقا لميثاق الامم المتحدة، كما استعرضت الممارسة الفعلية في هذا الخصوص من قبل كل من مجلس الأمن والجمعية العامة ثانيا.

5ـ أما فيما يتعلق بالميثاق، فقد اشارت المحكمة الى المادة 24 منه التي تخول مجلس الأمن أن يفرض على الدول التزامات بموجب الفصل الس